

قوله قال ابو البركات وجود الحركة من حيث هو في الحقيقة  
مع قوله ان سرعة الحركة تزداد وتنقص بانتقاص  
المعاوق وازدياده وهذه المقدمة مذكورة في التقرير  
الاول والثاني فصرح في البركات عن تقدير التقرير الثاني  
تقدير تصويره لان سرعة الحركة تزداد بقدر انتقاص  
المعاوق وتنقص بقدر ازدياده وانما يكون الامر كذلك  
ان لو كانت ماهية الحركة من حيث هو مفضية مطلقا  
ازمنها في زمانين معينين فهذا ايضا فان مقتضى ماهية  
الحركة من حيث هو زمان معين محقق في جميع الحالات و  
لكون هذا السند في جميع الحالات او دونه في صورة  
المقدمة فلما كان نظريا وحالا للتعريف نظر الاصول في استدلال  
عليه بقوله فان وجود الحركة من حيث هو لا يتصور الا في  
زمان فذلك الزمان الذي يقتضيه الوجود للابواب المذكور يحتمل  
ان يكون اثباتا للمقدمة المنوطة وهو قوله ان الحركة من  
حيث هو مقتضى مطلق الزمان ويحتمل ان يكون ابطالا للسند  
وهو قوله لان مقتضى ماهية الحركة من حيث هو زمان  
معين فيكون كلاما ما عدا السند ويحتمل ان يكون معناه للمقدمة  
الغائية ان ذلك الزمان الذي هو مقتضى ماهية الحركة  
يكون محفوظا محققا لا عرفت ان كلام ابو البركات

البركات اعترض بطريق الاستدلال قوله للحركة من حيث  
هو يحتمل ان يكون مقصوده ان الحركة المطلقة ان لا بشرط  
شيء في كلامه نظر فان الحركة المتغيرة في الاجسام الثلاثة  
هو الحركة بشرط كونها مستفاد من القوة القسرية  
وغيرها للحركة بشرط مقارنتها بالمعاوق فليكن  
مقتضى الحركة المطلقة هو المعين ومقتضى الحركة بشرط  
شيء هو المطلق ويحتمل ان يكون مقصوده ان  
الحركة لذاتها اية نوع كانت ويؤيد هذا الاحتمال  
قوله في جميع الحالات اذ يلزم باللام فيند العموم  
فما لم يقله وكذلك للحركة متصلة بانطباقها على  
المساحة والزمان وفيه بحث فان اتصال المنطبق  
عليه لا يقتضي اتصالا بالمنطبق فانه يتوقف على ان  
يكون المنطبق مقدرا قابلا بالمنطبق عليه وكون  
ما نحن فيه من هذا محال بحث وكون الزمان مقدرا للحركة  
المحدد لا يقع قوله ويمكن ان يقال ان البهامة حاكمة  
لا يمنع لتلك المقدمة ايضا بتقدير السند لان ان  
سرعة الحركة تزداد وتنقص بانتقاص القوة المبلية  
المعاوق وازديادها وانما يكون كذلك ان لو كانت  
الحركة المحضومة مفضية زمانا مطلقا فهذا ايضا